

انتقد المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية اليوم الخميس مشروع القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الفرنسي أمس حول العلمانية في دور الحضانة ومراكز التسلية ولدى المربيات، قد يمنع وضع الحجاب في هذه الأماكن المخصصة للأطفال.

ووصف رئيس المجلس محمد الموسوي مشروع القرار بأنه "انتهاك لحق الحياة الشخصية" الذي تكفله المعاهدة الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان، مشددا على أن هذا المشروع ينطوي على تعديل كبير في واحدة من الأسس التي تقوم عليها الجمهورية الفرنسية، وهي مبدأ العلمانية كما يتناقض بوضوح مع أهداف النصوص القومية والدولية التي تتعامل مع الحقوق الأساسية وعلى رأسها الإعلان العالمي بشأن حقوق الإنسان.

وحذر رئيس المجلس الإسلامي من "خطورة" هذا المشروع "الذي يأتي قبيل الانتخابات الرئاسية الهامة بالنسبة للبلاد" لي طرح تساؤلات قد تكون "ضارة". وشهدت مناقشة النص الذي تقدم به عضو مجلس الشيوخ اليسارية فرنسواز لابورد جدلا كبيرا وخاصة في صفوف اليسار وهو ما أدى إلى تعذر إقراره في ديسمبر الماضي ولكن استؤنفت أمس وتم إقرار النص.

وتنص المادة 3 في هذا النص على تطبيق مبدأ العلمانية على المربيات اللاتي تتولى الاهتمام بأطفال في منازلهن. كما ينص مشروع القانون الذي سيطرح على الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) إلزام دور الحضانة التي تتلقى مساعدات مالية من الدولة "بضرورة الحياد الديني"، كما يلزم موظفي هذه الدور "بالامتناع عن إظهار أى انتماء ديني من ملابس، رموز، خطابات، أو صلوات.

وقد يجبر القانون المربيات على عدم ارتداء الحجاب في المدارس، حيث منع الحجاب في فرنسا قبل سنوات، وأيضا بالنسبة للمربيات في المنازل، وتظاهر عشرات الأشخاص أغلبهم من المحجبات أمام مقر مجلس الشيوخ منددين "بالخوف من الإسلام" (الإسلاموفوبيا) الذي يعكسه مشروع القرار.

يذكر أن فرنسا أقرت في أبريل 2011 قانونا ينص على فرض غرامة تصل إلى 150 يورو على كل امرأة ترتدى النقاب في الشارع أو الأماكن العامة

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/01/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com